الجمهورية التونسية
الدورة العادية الأولى
مجلس نواب الشعب
2020-2019

تقريــر لجنـة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية انشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة (عدد 2018/79).

رئيس اللجنة: معز بلحاج رحومة

نائب رئيس اللجنة: محمد أحمد دلهومي
مقرر اللجنة: محسن عرفاوي

مقرر مساعد: محمد بونني
مقرر مساعد: فاضل الوج

فيفري 2020

- **تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس:** 14 نوفمبر 2018.
- **تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة:** 30 نوفمبر 2018.
- **الوثائق المرفقة لمشروع القانون:** وثيقة شرح الأسباب، نص الاتفاقية،
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** 30 جانفي 2020.

تقريــر لجنـة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية انشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة (عدد 2018/79).

أولا: تقديم مشروع القانون:

يهدف مشروع القانون المقترح إلى المصادقة على اتفاقية إنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة الموقعة بمدينة الدوحة بتاريخ 15 أكتوبر 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وعشرة دول أخرى والمتمثلة في قطر والمملكة المغربية والعراق وبركينا فاسو وغينيا بيساو ومالي والبينين وتنزانيا والسينغال.

تهدف هده الاتفاقية إلى تأسيس التحالف العالمي للأراضي الجافة والذي يمثل منظمة حكومية دولية ذات شخصية قانونية كاملة تضم الدول التي تغطي الأراضي الجافة نسبة 50 % من مساحة أراضيها وتواجه خطرا محقا على الأمن الغذائي.

تمّ إنشاء التحالف بهدف الحدّ من الانعكاسات السلبية للتحوّلات الاقتصادية الضخمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتكتلات وتسارع المتغيّرات في شتّى الميادين وخاصة منها المرتبطة بالإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي بالمناطق الجافة، التي أصبحت تواجه عدة صعوبات على مستوى تأمين حاجياتها من المواد الغذائية.

ويعمل التحالف على تعزيز الأمن الغذائي للدول الأعضاء من خلال توحيد جهود البلدان المتواجدة بالمناطق القاحلة ودعم التشاور وتحسين وتطوير القدرات الفردية والجماعية لمواجهة خطر النقص في الأغذية وتطبيق السياسات المشتركة واتخاذ التدابير الأكثر فعالية لاقتراح حلول جديدة للمشاكل المشتركة المتعلقة بالأمن الغذائي، وتقديم المساعدة المتبادلة والسعي إلى تطوير تكنولوجيا حديثة في الطاقة والزراعة والمياه والاستثمار في زراعة المناطق القاحلة والإنتاج الغذائي.

وتتمثل التزامات تونس كبقية الدول الأعضاء في دفع مساهماتها لتمويل الميزانية المعتمدة للتحالف وتضبط مساهمة كل دولة على أساس الدخل القومي الإجمالي على أن لا تقل مساهمة كل دولة عضو عن 1 بالمائة من الميزانية المعتمدة للتحالف.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة جلسة يوم 30 جانفي 2020 اطلعت خلالها على نص مشروع القانون الأساسي في فصله الوحيد وعلى وثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

ودار نقاش مطول بين السادة أعضاء اللجنة تباينت فيه الآراء بين طرف مؤيد لانضمام تونس لهذا التحالف وطرف آخر معارض له.

حيث تساءل النواب المعارضون عن الجدوى المرجوة من وراء هذه الاتفاقية في ظل انضمام بلادنا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في 1995 ووجود عدة آليات وطنية تعنى بمقاومة التصحر والأراضي القاحلة على غرار المجلس الوطني لمكافحة التصحر (أنشئ سنة 2005) ومعهد الأراضي القاحلة واللجان الجهوية القارة وهو ما جعل التجربة التونسية رائدة في هذا المجال.

واعتبروا أن غياب دول الجوار (مصر وليبيا والجزائر) عن هذا التحالف يطرح العديد من نقاط الاستفهام. وأن ذلك قد يعرقل التعاون الثنائي مع هذه الدول خاصة في الظروف الاستثنائية. واستغربوا من عدم انخراط دول الساحل والصحراء الافريقية رغم ما تعانيه من تصحر يكاد يطال 100% من مساحتها.

كما أشار النواب المعارضون إلى أن هذه الاتفاقية يشوبها نوع من الغموض وتدفع للتفكير في كونها أبرمت لأغراض سياسية محضة تتمثل في سعي دولة قطر لفك الحصار السياسي الذي فرض عليها من قبل دول مجلس التعاون الخليجي وهو ما يستشف من تاريخ توقيع الاتفاقية في أكتوبر 2017.

وأبدوا تخوفهم من الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمجلس التنفيذي للتحالف ومن وجود التزامات مالية قد تثقل كاهل الميزانية العامة للدولة وتحمّل المجموعة الوطنية أعباء جديدة لا طاقة لها بها في الوقت الراهن خاصة مع قلة عدد البلدان المنضوية تحت هذا التحالف (10 دول فقط). واستغربوا عدم إقرار مبدأ تناوب الرئاسة بين مختلف الأعضاء.

في حين اعتبر النواب المؤيدون لهذه الاتفاقية أنها على غاية من الأهمية بالنظر الى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والخدمات التي تضمنها وخاصة منها الاستفادة من التعاون في مجال البحث والابتكار التكنولوجي كما نصت عليه المادة 10 من هذه الاتفاقية مما سيكون بمثابة الامتياز الذي سيخول لبلادنا التمتع بمراكز قيادية في هذا التحالف نظرا لنجاح التجربة التونسية في مجال مقاومة التصحر وتطور البحث العلمي في هذا المجال خاصة في ظل وجود معاهد بحثية متطورة على غرار معهد المناطق القاحلة بمدنين.

واعتبروا إن التخوفات التي أبداها البعض من النواب لا موجب لها في ظل ضمان حق الانسحاب لكل عضو يرغب في ذلك في أي وقت كان (المادة 25). واما عن الالتزامات المالية فقد بينوا أن احتساب المساهمات على أساس الدخل القومي للدولة العضو (المادة 13) يبعث على الطمأنينة. وبخصوص تناوب الرئاسة أشاروا إلى أن النقطة 3 من المادة 15 من الاتفاقية تنص على أن تتناوب الدول الأعضاء على رئاسة المجلس سنويا بالترتيب الأبجدي على أساس الأبجدية الإنجليزية.

وبالنسبة إلى عدم تواجد بلدان الجوار، أوضح النواب المؤيدون لهذا التحالف ان التعاون المغاربي يعاني العديد من الإشكاليات وما ادل على ذلك تعطيل دور إتحاد المغرب العربي وبقاؤه كمنظمة صورية لا دور لها على المستويين الإقليمي والدولي رغم انشائه منذ ثلاثة عقود.

وحول قلة عدد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، ذكر السادة النواب أن الاتحاد الأوروبي انطلق باتفاقية مبرمة بين ستة دول ليتطور الى ما يزيد عن 26 دولة ويصبح اليوم من أهم القوى الاقتصادية عالميا. وأن هذا التحالف يمكن ان يتعزز مستقبلا بانضمام دول أخرى من جميع القارات.

ثالثا: قرار اللجنة:

قرّرت اللجنة الموافقة مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على اتفاقية انشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة (عدد2018/79) وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
معز بلحاج رحومة	**محسن عرفاوي**